صنعاء تنتقد قرار غلق السفارات الغربية وإجلاء الدبلوماسيين

اليمن: تهديدات «القاعدة» تسخن الأجواء .. والسلطات تلوح بالعصا في وجه الإرهاب

عدن - «وكالات»: قال مسؤولون إن طائرة أمريكية بدون طيار قتلت ستة على الأقل يشتبه أنهم من أعضاء تنظيم القاعدة في جنوب اليمن يوم الأربعاء بعد يوم واحد من إجلاء السفارتين الأمريكية والبريطانية لبعض العاملين بهما بسبب تصاعد مخاوف من هجمات.

وهذا خامس هجوم في أقل من أسبوعين ويأتي في أعقاب تحذيرات من هجمات محتملة قد ينفذها متشددون مما دفع واشنطن إلى إغلاق بعثاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط ودفع الولايات المتحدة وبريطانيا لإجلاء عاملين بسفارتيهما من اليمن.

وقال شهود ومسؤولون محليون في محافظة شبوة إن طائرة بدون طيار أطلقت ستة صواريخ على الأقل على سيارتين في منطقة نائية تبعد نحو 70 كيلومترا شمالي مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة. ودمرت السيارتان.

وقال سكان المنطقة الذين هرعوا إلى الموقع انهم عثروا على اشلاء متفحمة.

وقتل 20 شخصا يشتبه أنهم متشددون منذ 28 يوليو الماضي عندما قتلت طائرة بدون طيار أربعة من أعضاء جماعة أنصار الشريعة اليمنية وهي وحدة تابعة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب أحد أنشط أفرع التنظيم الذي أسسه اسامة بن لادن.

واليمن من الدول القليلة التي تعترف الولايات المتحدة باستهداف متشددين فيه بطائرات بدون طيار رغم انها لا تعلق على الأمر علنا.

وأبلغت مصادر أمريكية رويترز أن الاتصالات التي تم رصدها بين أيمن الظواهري زعيم القاعدة الذي خلف بن لادن والجناح اليمني للتنظيم كانت ضمن المواد الاستخبارية التي أدت إلى التحذير الصادر الأسبوع الماضي والذي دفع إلى إغلاق السفارت.

والأمن في اليمن مبعث قلق عالمي كبير. فهو يضم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي

■ إعلان لائحة تضم 25 إرهابياً مطلوبين وعرض مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات عنهم

يعتبر أعنف أفرع تنظيم القاعدة الدولي وتربطه حدود طويلة مع السعودية حليفة الولايات المتحدة وأكبر مصدر للنفط في العالم.

وتدعم الحكومة الأمريكية القوات اليمنية بالمال والدعم اللوجيستي.

وأصدرت السلطات اليمنية بيانا في وقت مبكر يوم الثلاثاء أوردت فيه أسماء 25 «ارهابيا مطلوبا» وقالت انها تعتزم شن هجمات اثناء عيد الفطر هذا الأسبوع. وعرضت كذلك خمسة ملايين ريال يمني 23 الف دولار لمن يدلي بمعلومات تقود إلى القبض عليهم.

ووضعت القوات الأمنية اليمنية في حالة تأهب قصوى وسط مخاوف من وقوع هجمات واسعة مرتبطة بتنظيم القاعدة.

وانتشرت الدبابات والمدرعات وقوات الأمن في العاصمة صنعاء حول مواقع البعثات الأجنبية ومكاتب الحكومة والمواقع الحيوية الأخرى مثل المطار.

وكانت الولايات المتحدة أغلقت 20 من سفاراتها في العالم الأحد، وقامت المملكة المتحدة بسحب كادرها الدبلوماسي من اليمن وحثت رعاياها على مغادرة البلاد.

وانتقدت اليمن قرار غلق السفارات وإجلاء الموظفين الدبلوماسيين، قائلة إنه يصب في مصلحة المتطرفين.

وقال متحدث باسم السلطات اليمنية إنهم أحبطوا خططا لتفجير انابيب نفط والسيطرة

انتشار أمني للقوات اليمنية

■ إحباط مخطط لتفجير أنابيب نفط والسيطرة على مدن رئيسية

■ «أسوشييتدبرس»: الدافع وراء التهديد الأخير هو الانتقام لمقتل الشهري

على مدن رئيسية، من بينها ميناءان في جنوب البلاد، يمثل احدهما الشريان الرئيس لمعظم صادرات النفط اليمنية.

ويقول مراقبون يبدو إن اليمن في قلب خطة معقدة وجريئة، والتي إذا قدر لها النجاح، فستعطي للقاعدة السيطرة على أجزاء مهمة من البنية التحتية في البلاد.

وتشمل الخطة نشر أعضاء في تنظيم القاعدة متنكرين في ملابس جنود خارج الموانئ، يقومون عند تلقيهم إشارة محددة الهجوم على هذه المنشآت والسيطرة عليها.

ويقول مراسلون من صنعاء إن ثمة إجراءات أمنية غير مسبوقة في العاصمة، مع انتشار مئات العربات المدرعة فيها.

واكد مصدر أمني بأن الاستخبارات اليمنية اكتشفت أن العشرات من أعضاء تنظيم القاعدة قد قدموا إلى العاصمة صنعاء خلال الأيام الماضية استعدادا للقيام بهجوم كبير.

وأوضح المصدر أن الخطة تتضمن القيام بتفجيرات وهجمات انتحارية تستهدف السفارات الغربية ومقرات القيادات العسكرية اليمنية.

ونشرت حواجز ونقاط تفتيش في عموم المدينة، ونصح كبار المسؤولين بتحديد تحركاتهم

وقالت مصادر إن الولايات المتحدة تجهز قوة خاصة للقيام بعمليات تستهدف ضرب القاعدة في اليمن.

وأوضحت المصادر أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أرسلت سابقا قوات خاصة لتدريب وحدات مكافحة الإرهاب اليمنية، ثمة اقتراحات الآن لتاسيس قيادة عمليات خاصة مشتركة، قد تجهز وحدات للقيام بعمليات الضربات لتنظيم القاعدة.

وستتعاون قيادات القوات الخاصة المشتركة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سي آي أيه التي شنت أربع ضربات باستخدام طائرات بدون طيار في اليمن خلال الأيام العشرة الماضية.

وتعد اليمن معقلا لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، الذي مني في الفترة الاخيرة بعدد من الانتكاسات بعد قيام الجيش بهجوم عسكري واسع في يونيو بمساعدة من القوات الأمريكية.

ونقول صحيفة نيويورك تايمز إن الولايات المتحدة اعترضت اتصالات بين الظواهري وناصر الوحيشي زعيم الجماعة في اليمن.

وأوضحت الصحيفة أن المحادثة تضمنت واحدة من أكثر الخطط خطرا منذ هجمات 11 سبتمبر.

ونقلت وكالة أسوشييتدبرس عن مسؤولين يمنيين قولهم إنهم يعتقدون أن الدافع وراء التهديد الأخير كان الانتقام لمقتل سعيد الشهري القيادي في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، الذي جرح في هجمة بطائرة بدون طيار في نوفمبر وتوفي لاحقا متأثرا بجراحه.

العريض يحذر.. والداخلية تعلن مقتل مسلح في ضاحية رواد

تونس: المعارضة تستعرض قوتها .. وبن جعفر يعلق أعمال «التأسيسي»

تونس - «وكالات»: تظاهر عشرات الآلاف من أنصار المعارضة في تونس بدعم من أقوى منظمة نقابية بالبلاد، في مسعى لإسقاط الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي البرلمان الذي قرر رئيسه تعليق نشاطه لتمهيد الطريق لحوار ينهي الأزمة السياسية القائمة.

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن أكثر من أربعين ألفا تظاهروا مساء الثلاثاء قرب مقر المجلس التأسيسي بضاحية باردو القريبة من العاصمة بدعوة من أحزاب معارضة تقودها.

وتحدث المنظمون عن مشاركة أوسع في هذه المظاهرة التي دعت إليها الجبهة الشعبية يسارية والاتحاد من أجل تونس بدعم من اتحاد الشغل أكبر نقابة في البلاد بمناسبة مرور ستة أشهر على اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد.

ويطالب المحتجون بحل المجلس التأسيسي بحجة أنه تأخر في صياغة الدستور، وبحل الحكومة التي يقولون إنها أخفقت في ضمان الأمن بعد اغتيال بلعيد في السادس من فبراير الماضي والنائب عن الجبهة الشعبية محمد البراهمي يوم 25 يوليو الماضي.

وكان وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو أعلن الأحد الماضي أن الأجهزة الأمنية اعتقلت ستة من الضالعين في حادثة اغتيال بلعيد، وكشفت الضالعين في اغتيال البراهمي.

وتعد مظاهرة مساء الثلاثاء أحد أكبر حشود المعارضة، بيد أنها أقل بكثير من المظاهرة التي نظمتها السبت الماضي حركة النهضة والأحزاب المتحالفة معها في ساحة القصبة بالعاصمة، التي قدر المنظمون المشاركين فيها بما لا يقل عن 200 ألف.

وفي مقابل مطالبة قوى معارضة بحل المجلس التأسيسي والحكومة، ترفض حركة النهضة وشركاؤها أي مساس بالمجلس الذي أوشك على سن دستور للبلاد، وتبدي في المقابل استعدادها لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفي الوقت الذي كان فيه أنصار المعارضة يتأهبون للتظاهر في ضاحية باردو، أعلن رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر تعليق أعمال المجلس إلى أن يبدأ حوار بين القوى السياسية لحل الأزمة التي تفجرت عقب اغتيال النائب البراهمي.

وقال بن جعفر في خطاب توجه به إلى التونسيين عبر التلفزيون الرسمي إنه يتحمل مسؤوليته كرئيس للمجلس ليعلق أعماله إلى حدود انطلاق الحوار الوطني خدمة لتونس لضمان تأمين الانتقال الديمقراطي.

ودعا بن جعفر قادة الأحزاب الرئيسية في البلاد لتحمل مسؤولياتهم لتأمين المسار الانتقالي الذي كان على مسافة شهرين أو ثلاثة من الانتهاء قبيل اغتيال البراهمي. وجاء الإعلان عن تعليق نشاط المجلس بعد ساعات من عقد جلسة تم خلالها مساءلة الحكومة عن الوضع الأمني.

وقد انتقد نواب من التحالف الحاكم قرار تعليق نشاط المجلس قائلين إنه لا سند له قانونا، بينما رحب به ممثلون للمعارضة معتبرين إياه خطوة في الطريق الصحيح رغم أنها متأخرة، حسب تعبيرهم. وكان رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي صرح أمس بأن الحركة مستعدة لاستفتاء الشعب إن لزم الأمر لحسم الخلاف مع المعارضة.

من جهته حذر رئيس الحكومة علي العريّض الثلاثاء في خطاب بالمجلس التأسيسي من أن كثرة المظاهرات في تونس تشوش على مكافحة ما أسماه الإرهاب، ودعا مواطنيه إلى «التهدئة»، ومؤازرة الأجهزة الأمنية.

على الصعيد الأمني، قالت وزارة الداخلية التونسية إن وحدة لمكافحة الإرهاب قتلت يوم الثلاثاء مسلحا في ضاحية روّاد قرب العاصمة بعدما فتح النار على عناصرها، وألقى قنبلة يدوية باتجاههم. وأضافت الوزارة في بيان أن الوحدة كانت تحاول اعتقال المسلح الذي وصفته بالخطير، وأوضحت أن له صلة بالأحداث الأمنية الأخيرة.

وكانت وحدة لمكافحة الإرهاب قتلت قبل أيام اثناء عملية أمنية في ضاحية الوردية القريبة من العاصمة مسلحا واعتقلت خمسة آخرين أحدهم ضالع في اغتيال المعارض شكري بلعيد.

وقال وزير الداخلية لطفي بن جدو يوم الثلاثاء في جلسة مساءلة الحكومة إن وزارة الداخلية تلاحق عناصر مسلحة ضالعة في حادثتي الاغتيال وإدخال أسلحة للبلاد، مشيرا إلى أنه جرى اعتقال 46 شخصا من بينهم تسعة كانوا متحصنين في جبل الشعانبي حيث يواصل الجيش عملية واسعة ضد مسلحين متحصنين هناك في ظل تكتم شديد.

وكان الرئيس التونسي منصف المرزوقي قد أكد يوم الاثنين أن الثورة المضادة هي المستفيد الوحيد من «الأعمال الإرهابية» التي عرفتها بلاده في الأيام الماضية.

مصطفى بن جعفر

جانب من تظاهرات أمس الأول

السعودية: تعيين الأمير سلمان نائباً لوزير الدفاع

جدة - «كونا»: أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز امس الاول بتعيين الأمير سلمان بن سلطان بن عبدالعزيز نائبا لوزير الدفاع بمرتبة وزير مع اعفائه من منصبه السابق كمساعد للأمين العام لمجلس الأمن الوطني للشؤون الأمنية والاستخباراتية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن تعيين الأمير سلمان بن سلطان تزامن مع اعفاء نائب وزير الدفاع الحالي الأمير فهد بن عبدالله بن محمد من هذا المنصب.

وقالت الوكالة ان الملك عبدالله بن عبدالعزيز استند في أمره الملكي الى ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز في الـ30 يوليو الماضي طلب إعفاء نائبه السابق في وزارة الدفاع وتعيين نائب جديد.

وكان الأمير فهد بن عبدالله بن محمد عين نائبا لوزير الدفاع في شهر إبريل الماضي خلفا للأمير خالد بن سلطان الأخ الأكبر لنائب وزير الدفاع الجديد.

العراق: 23 قتيلاً بهجمات متفرقة

بغداد - «كونا»: قالت الشرطة العراقية ان 23 شخصا قتلوا بالتزامن مع موعد الافطار امس الاول في سلسلة هجمات استهدفت مناطق متفرقة من العاصمة العراقية بغداد.

وذكر مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية كونا ان سيارات مفخخة وعبوات ناسفة انفجرت في اوقات متقاربة اليوم في مناطق المعالف والزعفرانية والنهروان والدورة والطالبية جنوب وشرق بغداد.

واوضح ان الهجمات الارهابية تسببت بمصرع 23 شخصا واصابة نحو 56 اخرين بجراح متباينة نقلوا على اثرها الى المستشفيات لتلقي العلاج.

عريقات: المجتمع الدولي مطالب بردع الاستيطان

غزة - «كونا»: ندد كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات امس بالمشروع الاستيطاني الاسرائيلي الجديد الذي يشمل اقامة عشرات الوحدات السكنية في شرق القدس المحتلة محذرا من الانعكاسات السلبية لهذه السياسة على المفاوضات.

وقال عريقات في بيان صحفي امس ان بلدية القدس ووزارة الاسكان الاسرائيلية تؤكد من جديد عبر هذه الخطة «التزامها بترسيخ الاستيطان من خلال محاولة افشال الجهود الحثيثة لتحقيق حل الدولتين».

وكانت اسرائيل قد اعلنت عن خطة لاقامة عشرات الوحدات السكنية لمستوطنين ستقام في مستوطنة جديدة قرب حي جبل المكبر الفلسطيني وبلدة صور باهر في شرق مدينة القدس المحتلة.

ورأى عريقات ان بعض الجهات في اسرائيل لا تزال تعتقد بأن المحصلة النهائية للمفاوضات لا ينبغي ان تكون السلام بل مزيدا من الاستيطان مطالبا جميع الاطراف التي تدعو لاستئناف المفاوضات بالقيام بكل ما هو ضروري لردع كل القرارات التي اتخذت من قبل الحكومة الاسرائيلية وبلدية الاحتلال الاسرائيلي في القدس.

وعبر عن امله في ان تدرك الحكومة الاسرائيلية ان الافلات من العقاب آخذ بالتلاشي وانه من مصلحة اسرائيل ان تسلك طريق القانون والعدالة والسلام بدلا من الاستمرار في بناء المستوطنات وسياسة الفصل العنصري.

وقال «سنقوم بالاتصال بجهات مختلفة في المجتمع الدولي من اجل تحميل المسؤولية للذين يعترضون جهود السلام لتثبت ان البناء الاستيطاني له ثمن باهض وان هذا الثمن سيستمر بالازدياد».

ياتي هذا في وقت كشفت فيه وثيقة اعدتها دائرة البحث في الكنيست الاسرائيلي اكدت ان عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة والتي يريدها الفلسطينيون جزءا من دولتهم العتيدة ارتفعت بوتيرة عالية. ونبهت صحيفة معاريف العبرية التي نشرت هذه الوثيقة الى ان حكومة بنيامين نتانياهو كانت قد صادقت مطلع الاسبوع الحالي على ما تسمى «خارطة الأفضلية القومية» التي ادخل فيها مستوطنات كثيرة في الضفة.

وكشفت الوثيقة ان الاوضاع في بلدات الاطراف الاسرائيلية اصعب على سكانها مقارنة بمناطق اخرى الامر الذي ادى الى هجرة سلبية من الجنوب والشمال نحو المستوطنات التي ارتفع عدد سكانها بوتيرة سريعة.

القضاء اللبناني يسدل الستار على «تفجير طرابلس»

بيروت - وكالات: أصدر المجلس العدلي اللبناني الثلاثاء أحكاما تراوحت بين الإعدام والسجن لمدة سنتين على مجموعة متهمة بالارتباط بتنظيم القاعدة، استهدفت في 13 أغسطس 2008 عناصر من الجيش اللبناني في مدينة طرابلس الساحلية الشمالية، مما أدى الى مقتل عشرة عسكريين وثلاثة مدنيين وجرح العشرات من عسكريين ومدنيين، ووقوع أضرار بعشرات السيارات والمنازل والمكاتب والمصارف.

وقال بيان صادر عن المجلس العدلي إن المجلس أصدر حكما بالإعدام على كل من عبد الغني جوهر وعبيد مبارك وأسامة الشهابي وغازي عبد الله وعبد الرحمن عوض، بعد اعتبارهم فارين من وجه العدالة، ومنعهم من التصرف بأموالهم المنقولة وغير المنقولة.

وتابع البيان أن المجلس أصدر حكما بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة 15 عاما على تسعة أشخاص، والسجن عشرة أعوام على سبعة أشخاص، وبالحبس لمدة سنتين على ثلاثة متهمين.

وأشار البيان إلى أن المجلس العدلي جرم سبعة قاصرين وأحالهم إلى محكمة الأحداث في بيروت لتحديد الجزاء الملائم في حق كل منهم، وأعلن براءة شخصين «للشك وعدم كفاية الدليل».

كما ألزم المجلس المحكوم عليهم بأن يدفعوا بالتضامن فيما بينهم مبالغ مجموعها قرابة المليارى ليرة لبنانية، تعويضا للمتضررين من التفجير من المدنيين والعسكريين المتخذين لصفة الادعاء الشخصي في الملف.

يذكر أن المحاكمة في هذه القضية استغرقت 14 جلسة، استوفيت خلالها الإجراءات لجهة المناقشة العلنية لوقائع القضية واستعراض الأدلة واستجواب المتهمين وتمكينهم من إبداء دفاعهم والاستماع إلى مرافعات موكليهم المحامين.

وأشار المجلس في حكمه إلى انه بنتيجة مجمل المحاكمة ومضمون إفادات المتهمين تبين له أن ثلاث شبكات وصفها بالأصولية المتطرفة قد نشأت بين مخيم عين الحلوة قرب صيدا ومخيم البداوي وبينهن في عكار وطرابلس، وأنها مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض. وقال إن الولاء يجمعها لتنظيم فتح الإسلام وتمتد علاقاتها إلى تنظيم القاعدة.

وأوضح أن تلك الشبكات تجاهر بما وصفه «الفكر السلفي التكفيري» «وخلق أرضية أمنية داخل لبنان عبر القيام بتفجيرات وقتل وسلب ونهب وتزوير، بهدف إضعاف الدولة اللبنانية».

وفور صدور حكم مجلس العدل نفذ عدد من المحتجين على الحكم اعتصاما أمام منزل رئيس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي في طرابلس.